واقع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في توظيف المدخرات خلال الفترة 2005–2022

The reality of the efficiency of the Algerian banking system's performance in investing savings during the period 2005-2022

ط.د حمزة خلافي[1]، أ.د سراي صالح[2]

[1]المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر،مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، h.khalafi@cu-elbayadh.dz

[2]جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، salah.serrai@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/04 تاريخ القبول: 2022/09/04 تاريخ النشر: 2024/09/15

ملخص:

هدفت الدراسة إلى عرض مؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في توظيف المدخرات المحلية خلال الفترة 2005-2022، وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي من خلال عرض الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات الودائع إلى القروض، الميل المتوسط للائتمان المصرفي، معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي بالإضافة إلى مؤشر الكثافة المصرفية،وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة أداء الجهاز المصرفيفي توظيف المدخرات ضعيفة وهذا ما وضحته قيم المؤشرات السابق ذكرها خلال الفترة محل الدراسة، بسبب عدم تعبئة المدخرات بشكل أمثل من جهة، ومن جهة أخرى عدم استغلال المدخرات المتوفرة بشكل كامل.

كلمات مفتاحية:جذب الودائع، التطور المصرفي، كفاءة أداء الجهاز المصرفي، القروض.

تصنيفات JEL: G23، G221، E51،E58.

Abstract:

The study aimed to present indicators of the efficiency of the Algerian banking system's performance in employing local savings during the period 2005-2022,This was based on the descriptive approach by presenting statistics related to indicators of deposits and loans,average propensity for bank credit,The coefficient of income elasticity of bank credit in addition to the banking density index,The study concluded that the efficiency of the banking system's performance in investing savings is weak, and this was demonstrated by the values of the indicators mentioned above during the period under study, Due to, on the one hand, not mobilizing savings optimally, and on the other hand, not fully exploiting the available savings.

Keywords: Attracting deposits, banking development, efficient performance of the banking system, loans.

Jel Classification Codes: G23, G221, E51,E58.

1.مقدمة:

يرتبط النشاط الاقتصادي بمدى توفر التمويل المصرفي خاصة في الدول النامية، وذلك لما يؤديه التمويل غير المباشر في هذه الاقتصاديات، فعدم وجود أسواق مالية نشطة وغياب تنوع المنتجات المالية في السوق المالي يجعل الجهاز المصرفي يتولى مهمة تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير الآليات المناسبة (قروض وتسهيلات ائتمانية) لتغطية الاحتياج المالي لمختلف الوحدات الاقتصادية، غير أن كفاءة أداء الجهاز المصرفي في هذه المهمة مرتبطة بعدة عوامل أهمها حجم وتنوع الودائع (تحت الطلب، ودائع لأجل)، وكذا القطاعات المراد تمويلها والتي تعود أساسا لأهداف السياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة في السياسة النقدية، كما ترجع للعوامل التي تخص الكفاءات التشغيلية في الوحدات المصرفية ومدى فتح الأفراد للحسابات البنكية، بالإضافة للمنافسة المصرفية السائدة ومدى تنوع المنتجات والخدمات المصرفية وسهولة إجراءات منح القروض، ولمعرفة مدى قدرة الوحدات المصرفية على توظيف الودائع والمدخرات هناك العديد من المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس كفاءة أداء الجهاز المصرفي في توظيف المدخرات المحلية.

1.1 الاشكالية:

تعتبر الجزائر من الاقتصاديات النامية التي تعتمد على التمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية، ومنه الجهاز المصرفي الجزائري يعتبر قطاعا محوريا في عملية التمويل، ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى كفاءة أداء الجهاز المصرفي في توظيف المدخرات المحلية خلال الفترة 2005-2022.

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تغطيالودائع المصرفيةإجمالي القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة؟
- ما هو واقع الطلب على القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة؟
- ما هي درجة ارتباط القروض بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

2.1 الفرضيات:

من أجل تقديم إجابة مبدئية على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تغطي الودائع المصرفية إجمالي القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة؟
- الطلب على القروضمرتفع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة؟
- ترتبط القروض بالتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

3.1 أهداف البحث

يهدف البحث لتحقيق النقاط التالية:

- تسليط الضوء على هيكل الودائع والقروض في الجهاز المصرفي الجزائري؛
- التعرف على مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في الجزائر؛

- قياس كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في توظيف الأموال.

4.1 منهجية البحث

يتطلب البحث الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال التعريف بالمؤشرات الخاصة بكفاءة أداء الجهاز المصرفي عن طريق أداة التوصيف، وكذا تحليل الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات كفاءة الجهاز المصرفي في توظيفالمدخرات في الجزائر للفترة 2005-2022.

2.هيكل الودائع والقروض في الجهاز المصرفي الجزائري

بغرض الوقوف على تطور مصادر واستخدامات الأموال في القطاع المصرفي الجزائري، سيتم عرض مؤشري الودائع والقروض في الاقتصاد الجزائري، مع التفصيل في مكونات المؤشرين خلال الفترة 2005-2022، باعتبارها من مؤشرات هيكل الجهاز المصرفي، والتي تدل على مدى كفاءة أداء الجهاز المصرفي.

1.2 هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري

من أجل توضيح هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري، نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 1: تطور الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2005-2022(مليار دج)

السنة	إجمالي الودائع	و. تحت الطلب	%من إ. ودائع	ودائع لأجل	%من إ. ودائع	السنة	إجمالي الودائع	و. تحت لطلب	%من إ. ودائع	ودائع لأجل	%من إ. ودائع
2005	2873.4	1240.5	43	1632.9	57	2014	8544.5	4460.8	52	4083.7	48
2006	3410.4	1760.6	52	1649.8	48	2015	8351.8	3908.5	47	4443.3	53
2007	4331.4	2570.4	59	1761	41	2016	8154.8	3745.4	46	4409.3	54
2008	4956.1	2965.1	60	1991	40	2017	9221.8	4513.3	49	4708.5	51
2009	4770.8	2541.9	53	2228.9	47	2018	.10604	5371.8	51	5232.6	49
2010	5446.6	2922.3	54	2524.3	46	2019	9882.6	4351.2	44	5531.4	56
2011	6323.7	3536.2	56	2787.5	44	2020	9967.8	4210	42	5757.8	58
2012	6712	3380.5	50	3331.5	50	2021	11741	5278.2	45	6463.2	55
2013	7256	3564.5	49	3691.7	51	2022	13858	6273.9	45	7584.9	55

المصدر: (بنك.الجزائر، التقارير السنوية 2008-2012-2017-2022)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشر إجمالي الودائع في الجزائر قد عرف تزايدا في أغلب سنوات الدراسة حيث تضاعفت الودائع ب 3.82 مرة خلال الفترة 2005-2022، نتيجة زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية، وكانت الودائع تحت الطلب تمثل نسبا أكبر من إجمالي الودائع وذلك خلال الفترة 2006-2012 حيث وصلت إلى 59 و 60% سنتي 2007 و 2008 على التوالي، وتنعكس في الفترة 2015-2022 أين سجلت الودائع لأجل الحصة الأكبر من إجمالي الودائع، حيث وصلت النسبة إلى 58% سنة 2020، و 55% في سنتي 2021 و2022، غير أن عمليات السحب اليومية ستؤثر على قدرة البنوك في منح القروض خاصة قصيرة الأجل وبالتالي فعدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها في الجزائر سيؤثر حتما على الطلب على الودائع، فكلما زاد العدد قلت إمكانية السحب بسبب التنقل، ومن أجل الوقوف على مؤشر أجهزة الصراف الآلي في الجزائر ومقارنتها مع المتوسط العالمي للمؤشر نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2: مؤشر أجهزة الصراف الآلي في الجزائر(لكل 100.000 شخص بالغ)

السنة	قيمة المؤشر	المتوسط العالمي	السنة	قيمة المؤشر	المتوسطالعالمي	السنة	قيمة المؤشر	المتوسطالعالمي
2004	1.27	18.29	2010	5.92	31.35	2016	8.57	37.08
2005	1.5	16.06	2011	6.1	30.95	2017	9.13	37.74
2006	2.39	19.25	2012	6.21	35.73	2018	9.54	38.21
2007	3.72	25.83	2013	6.51	38.64	2019	9.33	40.73
2008	4.2	27.55	2014	7.61	35.34	2020	9.31	41.24
2009	5.33	28.84	2015	8.35	36.2	2021	9.3	39.49

المصدر:(البنك.الدولي، view=chart&indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=DZ)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنمؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 شخصبالغ قد سجل قيما ضعيفة، حيث سجل ما قيمته 1.27سنة 2004، و 5.33 سنة 2009، واستمر المؤشر بالارتفاع ليصل إلى 9.54 سنة 2021، وبمقارنة هذه القيم بالمتوسط العالمي للمؤشر نجد فرقا كبيرا يجعل من مستوى تقديم الخدمات المالية في القطاع المصرفي الجزائري ضعيفا جدا خاصة ما تعلق بعمليات السحب اليومية للودائع الجارية.

2.2هيكل القروض في الاقتصاد الجزائري

1.2.2 القروض حسب مدة الاستحقاق في الاقتصاد الجزائري

من أجل توضيح هيكل القروض حسب مدة الاستحقاق في الجهاز المصرفي الجزائري، نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 3: تطور القروض حسبمدةالاستحقاقفي الجهاز المصرفي الجزائري للفترة 2005-2022(مليار دج)

السنة	إجمالي القروض	القروض القصيرة	القروض المتوسطة	القروض الطويلة	السنة	إجمالي القروض	القروض القصيرة	القروض المتوسطة	القروض الطويلة
2005	1779.8	923.3	747.5	109	2014	6504.6	1608.7	1413.4	3482.5
2006	1905.4	915.7	786.4	203.3	2015	7277.2	1710.6	1641.8	3924.8
2007	2205.2	1026.1	828	351	2016	7909.9	1914.2	1810.9	4184.8
2008	2615.5	1189.4	910	516.1	2017	8880	2298	1844.4	4737.6
2009	3086.5	1320.5	904	862	2018	9976.3	2687.1	1683.3	5605.9
2010	3268.1	1311	831	1126.1	2019	10857.8	3011.1	1665.9	6180.9
2011	3726.5	1363	847.9	1515.8	2020	11182.3	3203.7	1654.5	6324.1
2012	4298.4	1361.4	978.7	1958.3	2021	9794.7	3563.8	1484.3	4746.6
2013	5156.3	1423.4	1227.9	2505	2022	10115.2	3903.1	1470.5	4741.6

)بنك.الجزائر ,التقارير السنوية (2022-2017-2012-2008

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشر إجمالي القروض قد عرف تزايدا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2021، أين سجل ما قيمته 9794.7 مليار دج أي انخفض بنسبة 12.40% مقارنة بسنة 2020 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وللإشارة فإن المؤشر تضاعف ب 4.68 مرة طيلة فترة الدراسة، والملاحظ أن القروض قصيرة الأجل تمثل المكون الأكبر لإجمالي القروض في كل سنوات الدراسة تليها القروض المتوسطة ثم القروض طويلة الأجل.

2.2.2 القروض حسب القطاعفي الجاز المصرفي الجزائري

من أجل توضيح هيكل القروض حسب القطاعفي الاقتصاد الجزائري، نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 4: تطور القروض حسب القطاعفي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2022 (ملياردج)

السنة	القطاع العام	%من إ. القروض	القطاع الخاص	%من إ. القروض	السنة	القطاع العام	%من إ. القروض	القطاع الخاص	%من إ. القروض
2005	882.4	49	897.3	51	2014	3382	52	3121.7	48
2006	847	44	1057	55	2015	3688.2	51	3588.3	49
2007	988.9	44	1216	55	2016	3952.2	50	3957.1	50
2008	1201.9	46	1413.3	54	2017	4311.3	49	4568.3	51
2009	1485.1	48	1600.6	52	2018	4943.6	50	5032.2	50
2010	1460.6	45	1806.6	55	2019	5636	52	5221.3	48
2011	1741.6	47	1984.2	53	2020	5792.7	52	5389	48
2012	2050.9	48	2247.1	52	2021	4143.5	42	5650	58
2013	2434.3	47	2722	52	2022	4350.1	43	5764.5	57

المصدر: (بنك.الجزائر، التقارير السنوية 2008-2012-2017-2022)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القطاع العام يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي القروض وذلك خلال الفترة 2006-2013، حيث تراوحت نسبة القروض للقطاع العام إلى إجمالي القروض بين 51 و 54%، واستمرالاستحواذ في الفترة اللاحقة باستثناء سنوات 2017، 2021 و2022 أين سجل مؤشرالقروض للخواص إلى إجمالي القروض نسبا أكبر وبالتالي الاستحواذ على القيمة الأكبر من إجمالي القروض، وسبب زيادة مؤشر القروض للقطاع العام هو مباشرة الحكومة لبرامج الاستثمار العمومية واتباع سياسة العجز الموازني من خلال التوسع في الإنفاق العام والمرتكزة على النظرية الكينزية من أجل تحفيز الطلب الكلي.

3. تقييم أداء الجهاز المصرفي في توظيف المدخرات

من أجل تقييم أداء الجهاز المصرفي في توظيف الادخارات سيتم عرض مجموعة من المؤشرات منها مؤشر الودائع إلى القروض، مؤشرالميلالمتوسطللائتمانالمصرفي، القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض، مؤشر معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي.

1.3 مؤشر الودائع إلى القروض في الجهاز المصرفي الجزائري

إن مبدأ هذا المؤشر هو وجود علاقة طردية بين الودائع والائتمان والذي يعكس مدى قدرة البنوك على استغلال أموال المدخرين لتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كانت قدرة البنوك على جذب الودائع أحسن وانخفاضها يدل على تدهورها، (كبور.نعيمة، 2019، صفحة 342)أي أن الارتفاع في المؤشر يشير إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، والعلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدرة الإيداعية للمصارف التجارية بشكل لا يتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع.(عبد.اللطيف.مصيطفى،محمد.بن.بوزيان، 2006، صفحة 315)

ومن أجل توضيح نسبة الودائع إلى القروض في الجهاز المصرفي الجزائري، نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 5: تطور الودائع إلى القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2005-2022

السنة	و .ت. الطلب إلىإ. القروض	ودائعلأجل إلى إ . القروض	ودائع/ قروض	السنة	و .ت. الطلب إلىإ. القروض	ودائع لأجل إلى إ . القروض	ودائع/ قروض
2005	0,69	0,91	1,61	2014	0,68	0,62	1,31
2006	0,92	0,86	1,78	2015	0,53	0,61	1,14
2007	1,16	0,79	1,96	2016	0,47	0,55	1,03
2008	1,13	0,76	1,89	2017	0,50	0,53	1,03
2009	0,82	0,72	1,54	2018	0,53	0,52	1,06
2010	0,89	0,77	1,66	2019	0,40	0,50	0,91
2011	0,94	0,74	1,69	2020	0,37	0,51	0,89
2012	0,78	0,77	1,56	2021	0,53	0,65	1,19
2013	0,69	0,71	1,40	2022	0,62	0,74	1,37

المصدر: (من.إعداد.الباحثين.بالاعتماد.على.الجداول.السابقة)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشر الودائع إلى القروض قد سجل قيما أكبر من الرقم (1) خلال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2019 و 2020 أين سجل المؤشر قيما أقل من الرقم (1) (0.91 و0.89) على التوالي، ووصلت أعلىقيم المؤشرإلى 1.96 و 1.89 سنتي 2007 و 2008، وتدل قيم المؤشر -نظريا- على قدرة المصارف في توظيف الأموال في الاقتصاد الجزائري، "غير أن ذلك مرتبط بسعر الفائدة على الودائع (1.8%طيلة الفترة المدروسة)"(البنك.الدولي، **view=chart&https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ**)، "وسعر الفائدة على الإقراض (8% طيلة الفترة المدروسة)"(البنك.الدولي، **view=chart&https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LEND?locations=DZ**)هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مؤشرالودائع إلى القروض لا يعني توظيف كل الودائع -الواقع العملي- لأنه ومن خلال ما تم عرضه سابقا فإن الودائع تحت الطلب تمثل النسب الأكبر من إجمالي الودائع في الجزائر، وبالتالي عند تطبيق مواءمة الأصول للخصومفإن البنوك لا تستطيع التوسع في الإقراض طويل الأجل لغياب المدخرات المناسبة اللازمة (ودائع بأجل طويل)، وبالتالي تبقى القروض قصيرة الأجل هي الأكبر من حيث التمويل المصرفي في الجزائر.

2.3 مؤشراميل المتوسط للائتمان المصرفي في الاقتصاد الجزائري

تمثل نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي الطلب على الائتمان المصرفي ويمثل المؤشر نصيب الوحدة المنتجة من الائتمان المصرفي(محمد.عبادي، 2014، صفحة 37)، ومن أجل توضيح الميل المتوسط للائتمان المصرفي في الجهاز المصرفي الجزائري، نستعرض المؤشر انطلاقا من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك انطلاقا من الناتج خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الائتمان المقدم الى القطاع الخاص إلى أجمالي الائتمان.

1.2.3 إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

من أجل عرض مؤشر الميل المتوسط للائتمان المصرفي في الاقتصاد الجزائري نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول6 : تطور القروض إلى الناتج في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2022 (مليار دج)

السنة	إجمالي القروض (1)	إجمالي الناتج المحلي (2)	م.م. للائتمان المصرفي (2)/(1)	م.م. للائتمان المصرفي خارج المحروقات (2)/(1)	السنة	إجمالي القروض (1)	إجمالي الناتج المحلي (2)	م.م. للائتمان المصرفي (1)/(2)	م.م. للائتمان المصرفي خارج المحروقات (2)/(1)
2005	1779,8	7561.98	0,23	0.48	2014	6504,6	17228.59	0,37	0.57
2006	1905,4	8501.63	0,22	0.46	2015	7277,2	16712.67	0,43	0.6
2007	2205,2	9352.88	0,23	0.47	2016	7909,9	17514.63	0,45	0.61
2008	2615,5	11043.70	0,23	0.49	2017	8880	18876.17	0,47	0.64
2009	3086,5	9968.02	0,30	0.5	2018	9976,3	20393.35	0,48	0.93
2010	3268,1	11991.56	0,27	0.46	2019	10857,8	20501.05	0,52	0.7
2011	3726,5	14588.97	0,25	0.44	2020	11182,3	18383.79	0,60	0.7
2012	4298,4	16209.59	0,26	0.45	2021	9794,7	22079.3	0,44	0.57
2013	5156,3	16674.91	0,30	0.49	2022	10115,2	27688.8	0,36	0.53

إجمالي القروض:(بنك.الجزائر، التقارير السنوية 2008-2012-2017-2022)

إجمالي الناتج المحلي: (الديوان.الوطني.للإحصائيات، 1962-2020، صفحة 297)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الميل المتوسط للائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2005-2014 قد سجل قيما محصورة بين 0.22 و0.37 وبمتوسط حسابي يقدر ب 0.27 أي أن الطلب على القروض في الجزائر يمثل 27% من إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة، بينما عرفت الفترةاللاحقة (2015-2022) قيما أكبر للمؤشرتراوحت بين0.36 و 0.6 بمتوسط حسابي يقدرب 0.47 أي أن الطلب على القروض في هذه الفترة يمثل 47% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، غيرأن حساب المؤشر(القروض/**PIB**) انطلاقا من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات يعطينا قيما أكبر تراوحت خلال الفترة (2005-2014) بين 0.46 و 0.5، بينما سجلت الفترة (2015-2022) قيما متراوحة بين 0.53 و 0.93 وبمتوسط يقدر ب 0.66 أي أن الطلب على القروض يمثل 66% من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

2.2.3 إجمالي القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان وإلىPIB في الجزائر

مؤشر الائتمان الممنوحللقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يشير إلى درجة أهمية وزن القطاع المصرفي في تمويل نشاطات القطاع الخاص، ومعظم الدراسات القياسية الحديثة تستخدم هذا المؤشرلقياس تطور القطاع المصرفي، لأن النظام المصرفي الذي ينجح في توظيف أكبر للموارد على شكل قروض إلى الشركات الخاصة يعتبر قادرا على ممارسة كافة الوظائف المتعلقةبالوساطة المالية(موسى.فودة، 2011، صفحة 34)ومن أجل عرض مؤشر إجمالي القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان وإلى **PIB** نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 7: نسبة القروض إلى إجمالي الائتمان وإلى PIB في الجزائر خلال الفترة 2005-2022(%)

السنة	القروض للخواص إلى إجمالي القروض	القروض للخواص إلىPIB	القروض للخواص إلىPIB خارج المحروقات	السنة	القروض للخواص إلى إجمالي القروض	القروض للخواص إلى PIB	القروض للخواص إلىPIB خارج المحروقات
2005	50.41	11.86	24.14	2014	47.99	18.11	27.55
2006	55.47	12.43	25.49	2015	49.3	21.47	29.37
2007	55.14	13	25.94	2016	50.02	22.59	30.34
2008	54.03	12.79	26.21	2017	51.44	24.2	32.87

31.75	24.67	50.44	2018	26.05	16.05	51.85	2009
33.66	25.46	48.08	2019	25.57	15.06	55.27	2010
33.88	29.31	48.19	2020	23.55	13.6	53.23	2011
32.91	25.58	57.68	2021	23.64	13.86	52.27	2012
30.22	20.81	56.98	2022	26.07	16.32	52.78	2013

المصدر: (من.إعداد.الباحثين.بالاعتماد.على.الجداول.السابقة)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القروض للخواص كنسبة من إجمالي القروض قد سجلت نسبا تفوق 50% في أغلب سنوات الدراسة باستثناء سنوات 2014، 2015، 2019 و2020، وبالتالي فإن قيم المؤشرتدل على أن تمويل القطاع المصرفيللنشاط الاقتصادي في الجزائر والموجه للقطاع الخاص يمثل متوسط يقدر ب 52.3%، غير أن تركيبة القروض الموجهة للقطاع الخاص تنقسم إلى قروض استهلاكية –غير منتجة– وقروض استثمارية، الأمر الذي يثبت محدودية هذا المؤشر في الكشف عن حجم القطاع المصرفي في الجزائروبالتالي يجب ربط القروض بالناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لمؤشر القروض إلى **PIB**تمثل القروض المصرفية نسبا متدنية من إجمالي الناتج المحلي، حيث وعلى مدار سنوات الدراسة (18سنة) لم يتعدى المؤشر نسبة 26% وبمتوسط حسابي يقدر بـ 18.73%، وهذا في فترة عرفت وفرة مالية ومشاريع اقتصادية ضخمة، وحتى مع استثناء قطاع المحروقات في حساب المؤشر لم يتعدى نسبة 34% طيلة فترة الدراسة، الأمر الذي يثبت محدودية تمويل القطاع المصرفي للقطاع الخاص في الجزائر وأن القروض الممنوحة أغلبها قروض استهلاكية تزامنت مع زيادة الميل للاستيراد، كما يرجع تدني قيم المؤشر إلى ضعف تعبئة الودائع والناتج عن ضعف انتشار البنوك في الجزائر، من أجل الوقوف على مؤشر الكثافة المصرفية (انتشار البنوك) للجهاز المصرفي الجزائري ومقارنتها مع المتوسط العالمي للمؤشر نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 8:عدد فروعالبنوكالتجارية خلال الفترة 2004–2021 (لكل100 ألف بالغ)

السنة	قيمة المؤشر	المتوسط العالمي	السنة	قيمة المؤشر	المتوسطالعالمي	السنوات	قيمة المؤشر	المتوسطالعالمي
2004	4.7	10	2010	5.2	11	2016	5.3	12.3
2005	4.7	10.7	2011	5.2	11.3	2017	5.2	11.7
2006	5	11	2012	5.2	11.5	2018	5.2	11.4
2007	5.1	11.6	2013	5.2	11.9	2019	5.3	11
2008	5.2	11.7	2014	5.2	12.2	2020	5.3	10.6
2009	5.2	11	2015	5.3	11.5	2021	5.3	11.2

المصدر:(البنك.الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=DZ&view=chart)

يوضح الجدول السابق عدد فروع البنوك لكل 100 ألف شخص بالغ في الجزائر، والملاحظ أن قيم المؤشر تراوحت بين 4.7 فرع و 5.3 فرع لكل 100 ألف بالغ، وهي قيم ضعيفة جدا لا تعكس الانتشار الواسع للبنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري، مع مقارنة المؤشر بالمتوسط العالمي نجد أن هذا الأخير تراوحت قيمته بين 10 و 12.2 فرع لك 100000 شخص هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فروع البنوك تتركز في مناطق الكثافة السكانية العالية فنجد القيمة الحقيقية للمؤشر في هذه المناطق مرتفعة، بينما نجدها في أدنى مستوى في المناطق الوسطى والجنوبية.

3.2.3 الائتمان طويل الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي (وخارج قطاع المحروقات)

التمويل طويل الأجل هو التمويلالذي يخدم استمرار برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات، الأمر الذي يستلزم استراتيجيات شاملة لتعبئة الادخارات الطليقة في الاقتصاد(عبد.اللطيف.مصيطفى،محمد.بن.بوزيان،

2006، صفحة 315)، ومن أجل رفع التضليل الذي تحدثه المؤشرات السابقة في إظهارالحجم الحقيقي للقطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري، فقد تم التعمق أكثر من خلال محاولة التطرق إلى الائتمانطويل الأجل الموجه لتمويل عمليات الاستثمار -التمويل المنتج- كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 9 : نسبة القروض طويلة الأجل إلى PIB في الجزائر خلال للفترة 2005-2022(%)

السنة	قروض طويلة الأجلإلىPIB	قروض طويلة الأجل إلى PIB خارج المحروقات	السنة	قروض طويلة الأجلإلىPIB	قروض طويلة الأجلإلى PIB خارج المحروقات
2005	1.44	2.93	2014	20.21	30.74
2006	2.39	4.90	2015	23.48	32.13
2007	3.75	7.49	2016	23.89	32.08
2008	4.67	9.57	2017	25.09	34.08
2009	8.64	14.03	2018	27.48	35.38
2010	9.39	15.94	2019	30.14	39.85
2011	10.39	17.99	2020	34.4	39.76
2012	12.08	20.66	2021	21.49	27.64
2013	15.08	23.99	2022	17.12	24.86

المصدر:(من.إعداد.الباحثين.بالاعتماد.على.الجداول.السابقة)

نلاحظ من خلالا الجدول السابق أن القروض طويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تمثل نسبا متدنية جدا، فقد بدأت بـ 1.44%سنة 2005، ثم عرف المؤشر ارتفاعا طفيفا إلى غاية سنة 2008، غير أن الفترة 2013-2022 عرفت نسبا للمؤشر متراوحة بين 15.08% و (34.4%سنة 2020)، أما عند حساب المؤشر انطلاقا من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات فقد تحسنت قيم المؤشر، حيث خلال الفترة 2009-2022 تراوحت قيمته بين 14.03% و 39.85%، ولكن يبقى كلا المؤشرين يعبران عن ضعف الجهاز المصرفي في توظيف المدخرات المحلية نحو القطاع الخاص، خاصة أن مؤشر (الودائع إلى القروض) قد عرف قيما أكبر من (1) خلال الفترة المدروسة.

4.2.3 معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد الجزائري

تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية والناتج المحلي الإجمالي، فإذا لم تتسق العلاقة فقد يكون ذلك مؤشرا على نقص فاعلية ودور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، لذلك فإن المنطق يقتضي أن يكون حجم هذا الائتمان بمستوى لا يخلق ضغوطا تضخمية أو انكماشية داخل الاقتصاد الوطني، ويمكن التعرف على ذلك من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في إجمالي الائتمان المصرفي والتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.(محمد.عبادي، 2014، الصفحات 34-35)

ومن أجل توضيح معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد الجزائري نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 10: تطور مؤشر معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2022

السنة	التغير في القروض (1)	التغير في الناتج المحلي (2)	م.م. الدخلية للائتمان المصرفي (3)=(1)/(2)	السنة	التغير في القروض (1)	التغير في الناتج المحلي (2)	م.م. الدخلية للائتمان المصرفي (3)=(1)/(2)
2005	0.16	0.2297	0,69	2014	0.26	0.0332	7,83
2006	0.7	0.1242	5,63	2015	0.12	-0.0299	-4,01
2007	0.16	0.1001	1,59	2016	0.09	0.0479	1,87
2008	0.19	0.1807	1,05	2017	0.12	0.0777	1,54
2009	0.18	-0.0974	-1,84	2018	0.12	0.0803	1,49
2010	0.06	0.2030	0,29	2019	0.09	-0.0052	-17,30
2011	0.14	0.2166	0,64	2020	0.03	-0.1032	-0,29
2012	0.15	0.1110	1,35	2021	0.12	0.2010	0,59
2013	0.2	0.0287	6,96	2022	0.03	0.2540	0,11

المصدر:(من.إعداد.الباحثين.بالاعتماد.على.الجداول.السابقة)

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤشر معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2005-2014 قد سجل قيما محصورة بين 0.29 و 7.83، والملاحظ أن سنة2009 قد سجلت قيمة سالبة مقدرة ب **1.84-**، بينما أعلى قيمة للمؤشر سجلت خلال سنة 2014 ب (9.28)، وبهذا يكون الارتباط قوي بين القروض والتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، غير أن هذا الارتباط لم يتحقق في الفترة اللاحقة في سنوات 2015، 2019، 2020 أين سجل المؤشر قيما سالبة.

وما يمكن تفسيرهم سبق هو أن القروض المصرفية مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي تتأثر به لأن الميل الحدي للقروض المصرفية يتناسب طرديا مع شرط مرونة أكبر من (1) إلا في خمس سنوات أين سجل المؤشر قيما محصورة بين (0-1) أي أن هناك تأثير ضعيف المرونة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيم مؤشر معامل المرونة الدخلية كان غير منتظم نوعا ما طيلة الفترة المدروسة حيث سجل فيها قيما متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض، وبالتالي فإن شرط الانتظام غير محقق إلا في سنوات 2016، 2017، 2018، وبالتالي هناك ضعف في أداء الجهاز المصرفي الجزائري في توظيف المدخرات المحلية في ظل عدم انتظام الميل الحدي للناتج المحلي.

وما يفسر ذلك هو ضعف الاقتراض، حيث بلغ عدد المقترضين في الجزائر بين 23.1 و 28.8لكل 1000 شخص بالغ خلال الفترة 2004-2008، بينما تراوحت قيمة المؤشر بين 34.8 و 44.2 خلال الفترة 2009-2015، أما في الفترة الموالية فقد وصل قيمة عدد المقترضين إلى 50.3 سنة 2019 أي أنه من بين 1000 شخص بالغ في سنة 2019 تمكن 50 شخص فقط من الاقتراض من البنوك والمؤسسات العاملة في الجهاز المصرفي الجزائري.(البنك.الدولي، **start=2004&name_desc=true&locations=DZ&https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRWR.P3?end=2021 (view=chart&**

4.خاتمة:

ركزت هذه الدراسة على المؤشرات المعبرة عن كفاءة أداء الجهاز المصرفي في توظيف المدخرات المحلية في الجزائر، حيث تم قياس هذه المؤشرات على الفترة الزمنية الممتدة من سنة2005 إلى سنة 2022، وتمثلت هذه المؤشرات في كل من هيكل الودائع والقروض،

الميل المتوسط للائتمان المصرفي، معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي، بالإضافة إلى مؤشر الودائع إلى القروض، وكذا مؤشر القروض إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- انتشار البنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي ضعيف في الجزائر، وبفرق كبير عن المتوسط العالمي للمؤشر الأمر الذي ينعكس على عدم وصول الخدمة المصرفية لأكبر شريحة محتملة وبالتالي عدم تعبئة الادخار؛
- أغلب الائتمان الممنوح في الجزائر تمثله القروض قصيرة الأجل والتي توجه غالبا للاستهلاك، وبالتالي لا تسهم في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توجه النسبة الأكبر من القروض المصرفية للقطاع العام، وهذا ما يبين الدور المتواضع للقطاع الخاص وعدم مشاركته الفعالة في التنمية؛
- سجل مؤشر الودائع إلى القروض قيما موجبة وبالتالي وجود ودائع غير موظفة طيلة فترة الدراسة سببها إجراءات منح القروض من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء الأولوية لهدف السيولة في أغلب البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري خاصة تلك المملوكة للدولة؛
- الطلب على القروض في اقتصاد يعتمد على البنوك في التمويل جد ضعيف وهذا ما وضحه مؤشر القروض إلى الناتج، حيث لم تتجاوز النسبة المتوسطة 37 % من أجمالي الناتج طيلة فترة الدراسة؛
- لم يتعدى مؤشر القروض للخواص إلى **PIB** نسبة 25% وهذا يدل على ضعف الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الخاص وكذا عدم توظيف المدخرات بشكل كفؤ؛
- تأثر القروض بالتغيرات التي حصلت في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يدل على أن القطاع المصرفي يمنح قروضا أكبر كلما تحسن الناتج، وبعبارة أخرى كلما كانت هناك مشاريع اقتصادية وسياسة إنفاقية توسعية؛
- كفاءة أداء الجهاز المصرفي في توظيف المدخرات ضعيفة بسبب عدم تعبئة المدخرات بشكل أمثل من جهة، ومن جهة أخرى عدم استغلال المدخرات المتوفرة بشكل كامل.

5.قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

موسى فودة، التحرير المالي في الأردن ما بين النجاح والفشل، (الأردن، شركة ومطبعة الجامعة،2011)

- **المقالات:**

كبور نعيمة، تقييم أداء النشاط الائتماني للبنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 342.

عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، les cahier du MECAS، العدد2، أفريل 2006، ص 315.

محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، سبتمبر 2014، ص 34-35-37.

- **التقارير:**

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي، جويلية 2018.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2013.
بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2009.
الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، الفصل 14، المحاسبة الوطنية، ص 297 .

- **مواقع الانترنيت**

البنك الدولي عن الجزائر، سعر الفائدة على الودائع، تم الاطلاع يوم 29-01-2024 على الساعة 20.10، متوفر على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart
البنك الدولي، سعر الفائدة على الإقراض في الجزائر، تم الاطلاع يوم 29-01-2024 على الساعة 20.30، متوفر على الرابطالتالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LEND?locations=DZ&view=chart
البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، أجهزة الصراف الآلي في الجزائر(لكل 100000 شخص بالغ)، متوفر على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=DZ&view=chart
البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر (لكل 1000 شخص بالغ)، متوفر على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=DZ&view=chart